ERA 2025: مع التنفيذ الفعّال، يمكن لاتفاقية AfCFTA أن تفتح أسواقاً بديلة للقطاعات المتأثرة بالحروب التجارية العالمية

الرباط، 25 أبريل **2025** – في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، والمتسمة بارتفاع المديونية والتوترات التجارية العالمية التي ألقت بظلالها على تعافي الاقتصاد الإفريقي بعد جائحة كوفيد-19، نظمت كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد حفل الإطلاق الوطني لتقرير إفريقيا الاقتصادي 2025 (2025 ERA)، يوم الجمعة 25 أبريل في جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بالرباط.

يحمل تقرير هذا العام عنوان: "تعزيز تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (**AfCFTA**): مقترحات لإجراءات استراتيجية تحوّلية."

يُعد اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد أكثر الاتفاقيات الاقتصادية شمولاً على مستوى العالم، ويُنظر إليه باعتباره عامل تغيير رئيسي لمستقبل القارة الاقتصادي وازدهارها على المدى الطويل، إذ تشمل بروتوكولاته وآلياته مجالات متنوعة مثل تجارة السلع والخدمات، وتسوية النزاعات، والمنافسة، والاستثمار، وحماية الملكية الفكرية، والتجارة الرقمية، بالإضافة إلى دعم مساهمة النساء والشباب.

ويشير خبراء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا إلى أنه مع التنفيذ الدقيق للاتفاقية بحلول عام 2045، يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للقارة بمقدار 141 مليار دولار أمريكي، ويزداد حجم التجارة البينية الإفريقية بمقدار 276 مليار دولار (+45%).

على المدى القصير، يمكن للاتفاقية أن تساهم في إنقاذ الصناعات الإفريقية التي تواجه تهديدات بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية العالمية، مثل قطاعي السيارات والأسمدة، عبر تسريع انتقالها نحو أسواق إقليمية بديلة داخل القارة.

يتناول تقرير 2025 ERA مسار تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة وتأثيرها المحتمل على التحول الهيكلي والتنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا، كما يحلل الفجوات الموجودة في التنفيذ ويضع قائمة بإجراءات ذات أولوية لضمان نجاحها في ظل السياق العالمي المتغير.

ومع ذلك، يشير معدو التقرير إلى أن تحقيق هذه الطموحات يتطلب من الدول الإفريقية اتخاذ خطوات إضافية، من أبرزها: وضع سياسة تجارية إفريقية موحدة تجاه بقية العالم، معالجة التناقضات في آليات تنفيذ الاتفاقية، وتفعيل بروتوكول حرية تنقل الأشخاص لتعزيز ظهور سلاسل القيمة الإقليمية الإفريقية.

ملاحظة للمحررين: للمزيد من المعلومات أو طلبات إجراء المقابلات، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني:

filali-ansary@un.org (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا)

H.Tadili@policycenter.ma (مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد)

روابط مفيدة:

- التقرير إفريقيا الاقتصادي https://repository.uneca.org/handle/10855/50386:2025
- تسجيل مباشر لعرض تقرير :ERA 2025
  مشاهدة العرض
- تسجيل بودكاست مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد مع:

ستيفن كارينجي، مدير قسم الاقتصاد الكلي باللجنة الاقتصادية لإفريقيا

وآدم الهريكة، مدير مكتب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لشمال إفريقيا

التوصيات الرئيسية لتقرير **ERA** 2025:

- على الحكومات أن تعطي الأولوية للتنفيذ الكامل لاتفاقية AfCFTA، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية، وتوحيد السياسات التجارية.
- تطوير سلاسل قيمة إقليمية قوية في قطاعات رئيسية مثل الصناعات الزراعية التحويلية، وصناعة السيارات، والصناعات الدوائية، والطاقة المتجددة. ويتطلب ذلك اعتماد سياسات صناعية موجهة، والاستثمار في القدرات الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دمج السياسات المناخية ضمن تنفيذ اتفاقية AfCFTA، بما يشمل تسعير الكربون والاستثمار في الطاقة المتجددة. ويُقدر أن التحول إلى الطاقات المتجددة في إفريقيا، في إطار الاتفاقية، سيحتاج إلى استثمارات تراكمية بقيمة 22.4 مليار دولار بين عامي 2025 و2040، مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تبسيط الإجراءات الجمركية واعتماد التقنيات الرقمية، مثل تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) ومعالجة البيانات الإلكترونية، لخفض تكاليف التجارة وتحسين الكفاءة.
- تنفيذ سياسات تراعي النوع الاجتماعي ضمن الاتفاقية، عبر تعزيز وصول النساء إلى التمويل، والتعليم، والمهارات الرقمية.
- توحيد السياسات والأنظمة التجارية بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية للحد من التشتت وتعزيز التنسيق في تنفيذ الاتفاقية. وستدعم مبادرات مثل السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي ونظام الدفع والتسوية البان-إفريقي حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال عبر الحدود.
- الاستثمار في التنمية الحضرية المستدامة، من خلال توفير السكن الميسور، والمياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، لمواجهة تحديات التحضر السريع. كما أن تعزيز خلق فرص العمل في المناطق الحضرية، خصوصاً في قطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي، سيساعد على استثمار العائد الديموغرافي وتقليل معدلات بطالة الشباب.